العنوان:	فلسطين في السياسة الخارجية السويدية
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	الحجة، رشيد
المجلد/العدد:	ع262,263
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	ربيع
الصفحات:	112 - 121
رقم MD:	768880
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الدولة الفلسطينية، السويد، السياسات الخارجية، القضية الفلسطينية، العلاقات الدولية، الاحتلال الإسرائيلى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/768880

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

فلسطين في السياسة الخارجية السويدية

رشيد الحجة (●)

السويد دولة ذات مساحة كبيرة تقارب 500 ألف كم مربع بعدد سكان يقارب 10 ملايين نسمة، وهي جزء من سكندينافيا مع النروج والدانمارك، يضاف إليها فينلندا وآيسلندا لتشكل الدول الخمسة ما يسمى بدول الشمال الأوروبي. تدار السويد بحكم لا يتدخل فيه الملك بأي مواقف سياسية، وهذا يعني بأن البرلمان في السويد هو الذي يقرر بأكثرية أعضائه السياسات الداخلية والخارجية، وهذا بدوره يعني بأن الحزب أو التكتل الحزبي الحاكم بالسويد هو من يسير أمور الدولة بطبيعة الحال .

لقد سارت السويد على طريق الديمقراطية لعقود طويلة سمح فيها للأحزاب السياسية، محلية كانت أم على مستوى البلد، أن تزدهر وتعمل بسياسات حرة بشكل كامل، ما عدا الحض على العنصرية والتمييز واستخدام العنف، الأمر الذي أدى إلى أن يصل للبرلمان الأحزاب التي تحصد 4 بالمائة على الأقل من أصوات الناخبين في الانتخابات الحرة التي تجري كل أربع سنوات.

من هنا يمكن القول بأن السويد تسير بسياساتها بما يخص القضية الفلسطينية حسب الحزب أو التكتل الحزبي الذي يصل إلى الحكم في البلد. وبالطبع يجب أن لا يغيب عن بالنا بأن التأثير في القضية الفلسطينية يمر عبر ثلاثة مستويات. الأول وهو الرأي العام الشعبي، والثاني حوار الأحزاب في قاعة البرلمان، أما المستوى الثالث فهو القرارات والمواقف التي تتفق عليها الأغلبية البرلمانية حال التصويت على أمر ما. وبالطبع فإن المستويات الثلاثة تتفاعل مع بعضها البعض لينتج عنها المواقف الرسمية التي تتخذها السويد أمام المنابر الدولية.

(●)باحث وكاتب فلسطيني، مقيم في السويد.

سياسات السويد الرسمية تجاه فلسطين

مرحلة أولى

لقد تأرجحت مواقف السويد الشعبية والرسمية بخصوص النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي ما بين تأييد كامل لتشكيل دولة يهودية على أرض فلسطين، استنادا إلى ما يسمى بالشرعية الدولية، بعد تكليف عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى لبريطانيا كسلطة انتداب لتطبيق وعد بلفور في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم تبعه صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،تقسيم فلسطين رقم 181 عام 1947 الذي شاركت في تشكيله السويد. أدى ذلك إلى دعم مطلق لإعلان الدولة الصهيونية منذ نشأتها عام 1948 على حساب الشعب الفلسطيني، واستمر الأمر على حاله حتى نهاية ستينات القرن الماضي حيث أصبحت تلك الدولة سلطة احتلال غاشم عام 1967.

ويمكن رد ذلك إلى عدة عوامل؛ كالغياب العربي بشريا وإعلاميا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا من جهة، والحضور المركزّ للحركة الصهيونية بين اليهود الذين بدأت هجرتهم للسويد في بدايات القرن التاسع عشر، وأصبحوا ذوي نفوذ إعلامي ومالي فيها، تمكنوا من خلاله إقناع الشعب السويدي وسياسييه بمآربهم في فلسطين من جهة ثانية. ثم جاء التغول النازي ضد اليهود في أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية الأمر الذي خلق عقدة ذنب عند الأوروبيين لم ينتهِ تأثيرها حتى يومنا هذا من جهة ثالثة .

مرحلة ثانية

بدأ التغير في سياسات السويد الخارجية بعد احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967 وإصرارها على عدم انسحابها منها حتى اليوم، يضاف إليها الغطرسة الإسرائيلية في احتلال نصف لبنان وارتكابها المجازر هناك، وفي بناء المستعمرات في الأراضي التي احتلتها واستقدام مئات الآلاف من المستوطنين إليها، وبناء الجدار العازل، وإقامة الحواجز، وحصار قطاع غزة والحروب المتكررة عليه، مرفقا بالدعم الأميركي اللامحدود.

مقابل ذلك كان «هجوم» السلام الفلسطيني منذ توقيع وثيقة ستوكهولم ،ومحادثات السلام العربية الإسرائيلية في مدريد، وبعدها اتفاقية أوسلو المثيرة للجدل، التحرك الذي توُّج باعتراف، مجموعة الدول العربية عام 2002 في بيروت

،بدولة إسرائيل على 77 بالمائة من مساحة فلسطين بشرط انسحابها أولا مما احتلته، الذي برهن للعالم أجمع بأن إسرائيل هي المعطل لعملية السلام مبتغيًة بذلك ابتلاع ما تم احتلاله.

كما ساعد في ذلك التغيير أيضا تفاعل موجات اللجوء للفلسطينيين إلى السويد التي زاد تعدادها عن 50 ألفا، مع المجتمع السويدي بأشكال متنوعة ،وكذلك ظهور منظمات سويدية غير حكومية مؤيدة للحق الفلسطيني.

دور الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي في تطوير السياسات الخارجية السويدية تجاه فلسطين

كل هذا أدى إلى تجرؤ بعض السياسيين اليساريين وفي مقدمتهم الحزب الاشتراكي الديمقراطي وهو الأكبر والذي يزيد عمره عن 125 سنة، وحكم لفترات عديدة في السويد، ويلعب دورا كبيرا في اتخاذ سياسات رسمية متقدمة للدولة السويدية فيما يخص فلسطين.

ففي الأربعين سنة الأخيرة، تناوب على حكم السويد تكتلان رئيسيان، وهما التكتل اليميني أو البرجوازي، وهو مؤلف حاليا من أربعة أحزاب يتصدرها حزب المحافظين (والليبراليين، والديمقراطيين المسيحيين، والوسط) وهناك حزب عنصري دخل البرلمان قبل 5 سنوات يدعى «ديمقراطيي السويد»، ويلعب دور بيضة القبان في البرلمان حيث لا تريد الكتلتان التعامل معه قطعيا. والتكتل الثاني هو التكتل اليساري ويتقدمه الحزب الاشتراكي الديمقراطي (وحزبً اليسار وحزب البيئة) أو ما يسمى حاليا التكتل الأحمر الأخضر.

لا بد هنا من لفت نظر القارئ من أن حزبي اليسار والبيئة يطالبان باتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل كدولة احتلال، وفي مقدمتها المقاطعة من جهة، وتساند بقوة ما يتخذه الحزب الاشتراكي الديمقراطي من خطوات لدعم فلسطين.

كان الحزب مؤيدا كبيرا وبدون أية تحفظات لتكوين الدولة الصهيونية «اشتراكية الطابع» عام 1948، مروراً بحرب السويس عام 1956 إلى عام النكبة 1967، حتى أن رئيس الحزب يومئذ السيد تاجه إيلاندِر صرح: «بأن الله قد وقف إلى جانب إسرائيل في حربها ضد الدول العربية». وظهرت بعد فترة حكمه شخصيات دفعت بالحزب للمسير بتيار وسطي جديد .

إيفرت سفنسون

بادر رئيس تنظيم «برودرسكاب» من داخل الحزب البرلماني السيد إيفرت سفنسون، وباستشارة من المفكر الأكاديمي البرفسور سيجبرت أكسيلسون، لزيارة لبنان بجولة يطلع فيها على أوضاع الفلسطينيين في المخيمات، وإجراء لقاءات مع قيادات الشعب الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، م. ت .ف، للتعرف على وجهات نظرهم ومطالبهم .

شكلت تلك الزيارة قناعات جديدة عند سفنسون، ومن معه، ثم نقل قناعاته هذه للدفاع عنها داخل الحزب والمجتمع وتحت قبة البرلمان، مدعوما بطبيعة الحال من برلمانيين من حزبه ومن الحزب اليساري. وبدأ يطالب بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها تطبيقاً للقرار الأممي 242 لعام 1967، وإنشاء دولة فلسطينية، مقتنعا بحل الدولتين .

اقترب سفنسون أكثر فأكثر من م ت ف فقام بدعوة رئيس دائرة الشؤون الخارجية بالمنظمة السيد فاروق قدومي عام 1981 لزيارة السويد، تمهيدا لدعوة ياسر عرفات فيما بعد. وقد تعرض سفنسون بسبب نشاطاته هذه لهجمات عنيفة من قبل زملائه البرلمانيين اليمينيين، بسبب الرياح الجديدة الساخنة التي جلبها معه إلى البرلمان، ونعتوه بداعم الإرهاب الفلسطيني. أصبح سفنسون مدرسة في تفهم وجهة النظر الفلسطينية، وقام بتأليف عدد من الكتب عن القضية الفلسطينية، وكان مبادراً لتشكيل «رابطة الصداقة السويدية– الفلسطينية»، شكلّ بها مجموعة ضغط لصالح فلسطين تواجه اللوبي الإسرائيلي داخل البرلمان .

أولوف بالمه

هذا وقد لعب سفنسون دورا هاما في تقريب وجهة النظر الفلسطينية لقيادة الحزب بزعامة واحد من أهم رؤساء الأحزاب الأوروبية في مناهضة الإمبريالية الأميركية في حربها في الفيتنام، والنظام العنصري في جنوب أفريقيا، هو السيد أولوف بالمه. أدى ذلك الدور إلى جمع رئيس الوزراء السويدي وزعيم أكبر حزب اشتراكي ديمقراطي في دول الشمال السيد أولوف بالمه مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، بضيافة الرئيس الجزائري هواري بومدين في العاصمة الجزائرية عام

1974. تلقى بالمه على أثرها نقداً لاذعا من الأحزاب اليمينية تحت قبة البرلمان بسبب هذا اللقاء. دافع بالمه يومئذ: «بأنه يتوجب علينا سماع الطرف الآخر في الصراع الدائر في الشرق الأوسط».

سعى أولوف بالمه مباشرة بعد حصول م. ت. ف على مقعد مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 في فتح مكتب إعلامي ل. م. ت. ف في العاصمة ستوكهولم عام 1975.

تدحرجت كرة الثلج لصالح القضية الفلسطينية وفُتحت آفاقٌ جديدة أمام م. ت. ف على مستوى التكتلات الدولية للدول الإسلامية، والإفريقية، ودول عدم الانحياز. ومن ثم تم توجيه المنظمة لكسب الجانب الأوروبي من خلال منظمة أحزاب الاشتراكية الدولية التي ساهمت فيها قيادات الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في كل من اليونان، باباندريو، والنمسا، كرايسكي، وإيطاليا، كراكسي، وفرنسا ،ميتران، والبرتغال كونزاليس، لتصل عدوى التأييد لحضور فلسطين في مؤتمرات الاشتراكية الدولية، وخاصة بعد أن دفع عصام السرطاوي حياته في اجتماعاتها في البرتغال عام 1981.

قام بالمه بدعوة القائد الفلسطيني ياسر عرفات إلى السويد في عام 1983 باسم حزبه، وجمعه مع رؤساء الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الحاكمة يومئذ في فينلندا والنرويج والدانمارك وآيسلندا. اعترضت إسرائيل وخاصة عضو الاشتراكية الدولي «حزب العمل الإسرائيلي» فيها لهذا التقارب وحاول خلخلته .ومن الجدير ذكره هنا بأن الكثير من أعضاء الاشتراكية الدولية طالبت بإبعاد حزب العمل الإسرائيلي عن هذا التجمع نتيجة غزو إسرائيل للبنان عام 1982.

لم تبت إسرائيل على ما بدا وبواسطة مجموعة الضغط الإسرائيلية في المجتمع السويدي، المجموعة التي وبخت وهددت بقتل بالمه الذي سمح لقائد م .ت. ف بالقدوم إلى السويد، لطرح أفكاره لحل القضية الفلسطينية، تلك الأفكار التي أقنعت قادة دول الشمال. وعلى ما يبدو بأن رئيس الوزراء السويدي أولوف بالمه قد دفع حياته فعلاً ثمنا لتحركاته تلك عام 1986.

ستين أندرشون

ومنذ بداية السبعينات وحتى منتصف الثمانينات كانت قد تشكلت مجموعة كبيرة وفاعلة من شخصيات الحزب، خلفت بالمه، وهي من الصفوف الأولى في الحزب على المسرح السياسي المحلي والدولي دعمت الحق الفلسطيني وفي

مقدمتها السيد ستين أندرشون. وهو الذي تقلد عدة مناصب وزارية في وزارات بالمه ومن بينها منصب وزارة الخارجية في السويد ما بين عام 1985 و1991، حيث لعبت السويد دورا مهما في تلك الفترة .

ومن أشد نقاط تحول أندرشون في تدخلاته هي ردود فعل إسرائيل على كلمة مندوب السويد لدى الأمم المتحدة السيد أندرش فارم في شهر شباط (فبراير) 1988، التي قال فيها بسياق حديثه عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى «لا وجود لقانونين عالميين الأول لإسرائيل والآخر لنا نحن». دافع أندرشون عن هذه الكلمة في البرلمان السويدي، وقام بعدها بشهر بزيارة إلى مشفى المقاصد ليطلع بنفسه على نتائج سلوك الجيش الإسرائيلي ورجال أمنه على أطفال الانتفاضة .خرج أندرشون يومها عن طوره الدبلوماسي لاعنا وشاتما لما يحصل. قرر أندرشون بعدها التحرك السريع والمكثف بتشكيل مجموعة عمل في وزارته مؤلفة من السادة أندرش بيورنير، وماتياس موسباري، ولينا لوند، وأولف يرتينسون، وأنيّكا سودير، وميكائيل دال، وبير شوري وغيرهم، ليشاركوه التحرك في الوساطة ما بين م. ت. ف من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية من جهة ثانية.

عرف ستين أندرشون على أثرها بصاحب الدبلوماسية الصامته، فجمع قائد م .ت. ف السيد ياسر عرفات ومجموعة من اليهود الأميركان، من أصحاب الكلمة الراجحة، في ستوكهولم عام 1988 ووقعوا ما سمي وثيقة ستوكهولم. الوثيقة التي على أثرها استنكر فيها القائد الفلسطيني في جنيف كل أشكال العنف ،وأكد استعداده للاعتراف بدولة إسرائيل. الموقف الذي أوصل م. ت. ف إلى طاولة محادثات مع الولايات المتحدة الأميركية صاحبة الكلمة الأعلى في عملية الحرب والسلام على أرض فلسطين .

تطورت الأحداث وابتعد حزب أندرشون عن الحكم عام 1991 وكانت الساحة الإقليمية في المنطقة العربية مزدحمة بالأحداث وخاصة في العراق مما دفع أطراف النزاع العربي/الإسرائيلي إلى مؤتمر سلام جمع العرب والإسرائيليين في مدريد عام 1991، التي أدت إلى مفاوضات ثنائية فلسطينية– إسرائيلية نتجت عنها اتفاقية أوسلو عام 1993.

لم يسلم ستين أدرشون، رغم جهوده السلمية من المضايقات والملاحقات ومن أذى اللوبي الصهيوني في السويد. وفي سؤال كنت قد وجّهته له كوزير للخارجية بهذا الخصوص في 19 تشرين الأول (أكتوبر) من عام 1989 تم نشره في مجلة الأفق الفلسطينية التي كانت تصدر في قبرص هذا نصه:

«الأفق: لقد تعرضت بذاتك في الصيف الماضي لهجوم على بيتك، ووكيل وزارتك السيد بيار شوري تعرضّ من قبل المخابرات السويدية «سابو» للتنصت على مكالماته، وإلى تشويه سمعته، وعضو البرلمان المحامي هانس يوران فرانك تعرض مكتبه للسطو والعبث فيه، وسفير السويد لدى فرنسا السيد كارل ليدبوم تم اتهامه بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي، والقائمة تطول. إن هؤلاء جميعهم من رجالات الحزب الاشتراكي الديمقراطي وقد أظهروا تفهماً وتعاطفاً مع الشعب الفلسطيني. فماذا تعلق على ذلك؟

ستين أندرشون: لا أريد في الحقيقة أن أعلق على ذلك أبداً على الرغم من أن هذه الحوادث يمكنها أن تُرى كظاهرة. إلا أنها حوادث عرضية غير مترابطة وأدت إلى هذا المفهوم، ولا أريد أن أستنبط منها شيئاً، وإن استنبطت شيئاً فسأتركه لنفسي ولا أريد البوح به.

الأفق: أنت انتقدت جهاز المخابرات السويدي «سابو» في الوقت الذي كان السيد فاروق قدومي ضيفك في ستوكهولم هذا العام، وكذا فعل السيد كارل ليدبوم خصوصا فيما يتعلق بنقطة تعاونهم مع إسرائيل. فهل لك أن توضح لنا هذه النقطة بشَيء من التفصيل؟

ستين أندرشون: لا أريد الغوص بالتفاصيل حول هذه النقطة، إلا أن النقد الذي وجهته لجهاز السابو كان مبررا في كل نقاطه، وتجري اليوم إعادة تشكيلات الجهاز».

هذا وقد حصل السيد ستين أندرشون على وسام «نجمة القدس» من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في عام 2010 أي بعد وفاة أندرشون بأربع سنوات.

أنآ ليند

عاد الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى الحكم عام 1998 وجاء إلى صدارته شابة ساندت الحق الفلسطيني منذ ترؤسها اتحاد شبيبة الحزب هي السيدة أنآ ليند، التي جابت سمعتها مستوى السويد والعالم كسياسية جريئة من خلال مواقفها ضد سياسات أميركا في العراق وسياسات إسرائيل في فلسطين .

دخلت ليند في وزارة السيد يوران بارشون كوزيرة للخارجية. وكان متوقعا من هذه السيدة أن تتحرك حسب ما عودت الساحة السياسية به من جرأة في إحقاق الحق الفلسطيني ونبذ العنف الإسرائيلي. ويذكر لها موقفها من الهجمة الصهيونية الشرسة على مدينة جنين ومخيمها عام 2002.

ركزت ليند في جهودها السياسية على دور الأمم المتحدة في حل قضية الشرق الأوسط ومطالبة إسرائيل بتطبيق قراراتها وخاصة 242 لعام 1967. وفي كلمة لها كرئيسة لاجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في إيطاليا بتاريخ 8 أيلول (سبتمبر) من عام 2003 ردا على تقديم السيد محمود عباس استقالة وزارته بقولها:

«إن تعنت إسرائيل في مواقفها، وعدم تراجعها عن تصلبها وبدعم من الولايات المتحدة الأميركية، وعدم تقديمها شيئا مفيداً لحكومة السيد محمود عباس في خدمة الشعب الفلسطيني، واستمرارها في عملية توسيع الاستيطان على الأراضي المحتلة، ومواصلتها بناء جدار يحيط بالمدن والقرى والتجمعات البشرية الفلسطينية، وقيامها بعمليات إعدامات واغتيالات لقادة حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، كلها أمور لا يمكن السكوت عنها، وهي ضد عملية السلام .ويبدو بأن مواقف هذه السيدة السويدية الجريئة أزعجت العدو الصهيوني ما استدعى حتما لمقتلها بظروف غامضة بتاريخ 10 أيلول (سبتمبر) 2003 على يد شاب قيل إنه معتوه.

صعد التكتل البرجوازي إلى سدة الحكم عام 2006 وبقي في الحكم حتى عام 2014 ولم تكن هناك مواقف ناقدة لسياسة إسرائيل وسلوكها في المناطق الفلسطينية المحتلة، وباتت إسرائيل وسياسيوها في حالة استرخاء تام تجاه السويد .

ومن الواجب ذكره هنا بأن البرلمان السويدي في تلك الفترة قد صوت بأغلبية ساحقة بموافقة 299 صوتا مقابل 20 صوتا للحزب العنصري «ديمقراطيّو السويد»، وذلك لرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لمكتب م. ت. ف في ستوكهولم إلى بعثة دبلوماسية تتمتع بكافة الامتيازات والحصانات الدبلوماسية وذلك بتاريخ 28 حزيران (يونيو) من عام 2012.

ستيفان لوفين

ومع عودة التكتل اليساري بزعامة الحزب الإشتراكي الديمقراطي الذي يقوده السيد ستيفان لوفين في انتخابات عام 2014 ظهرت موجة جديدة وسريعة من التأييد السويدي للحق الفلسطيني. فبادر لوفين وبمجرد تشكيل حكومته بتاريخ

3 تشرين الأول (أكتوبر) 2014 بالتصريح بالاعتراف بدولة فلسطين، دون المرور بالبرلمان. استدعت إسرائيل وعلى الفور السفير السويدي لديها للتنديد بما قامت به بلاده. وبهذا كانت السويد أول دولة أوربية تعترف بدولة فلسطين في نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2014.

مارغوت فالستروم

ردت وزيرة الخارجية السويدية السيدة مارغوت فالستروم بقولها: «إن قرار الاعتراف بدولة فلسطين لا يتعارض مع معايير القانون الدولي للاعتراف بدولة مستقلة، وهي أن تكون هناك منطقة إقليمية وشعب وحكومة قادرة على بسط سلطتها داخل حدودها وفي علاقاتها الخارجية، وكل ذلك متوفر لدى الفلسطينيين».

وبعدها بأشهر قليلة أي في شباط (فبراير) من عام 2015 تم رفع المستوى الدبلوماسي للبعثة الفلسطينية إلى سفارة رسمية لدولة فلسطين. حضر مراسم افتتاح السفارة الفلسطينية في العاصمة ستوكهولم الرئيس الفلسطيني محمود عباس بحضور السيدة فالستروم .

ومن جهته قدم الرئيس عباس وسام الاستحقاق والتميّز الفضي للسيد إيفرت سفنسون الذي يقارب عمره التسعين، ووسام الاستحقاق والتميز الذهبي للمغدور أولوف بالمه وآخرين .

لم يكن لوفين وحده من تصدى للسلوك الإسرائيلي فقد نشأت خلافات شديدة مع إسرائيل من خلال رد الفعل الجريء الذي عودتنا عليه السيدة فالستروم، التي تتصدر حاليا مشهد الصدام مع سلوكيات إسرائيل، حيث قامت بانتقاد لاذع لإسرائيل التي تتخذ إجراءات عقابية لا تتناسب مع عمليات الطعن الفلسطينية من جهة، وللإعدامات غير القانونية التي ينفذها الجيش ورجال الأمن في إسرائيل ضد الشبان الفلسطينيين من جهة ثانية.

كانت ردة فعل إسرائيل كعادتها قوية بشتيمة لفالستروم، بكلمات نابية ،والتلويح بعدم استقبالها رسميا إذا قامت بزيارة كانت مقررة لها لإسرائيل، مما استدعى إلغاء الزيارة كليا. كما وحاول الإعلام الإسرائيلي توجيه نقد شديد لها على تصريح أفادتني به أثنًاء إلقاء محاضرة لها في جامعة أوبسالا وتم نشره على عدة مواقع إلكترونية عربية منها «أراب نيهيتر» قالت فيه بأن الشعب الفلسطيني يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الأخرى بالدفاع عن وطنه المحتل. ومن

جانب آخر فقد وصلت إلى السيدة فالستروم رسائل شكر على مواقفها الجريئة. المواقف التي يتحسب المرء أن تجر على فالستروم عواقب وخيمة ،لما عودتنا عليه السلطات الإسرائيلية بسلوكها ضد من يقف في وجهها.

وأخيرا من المفيد ذكره في هذه العجالة بأن الحزب الاشتراكي الديمقراطي يحتفظ منذ ثمانينات القرن الفائت بعلاقة طيبة مع حركة التحرير الوطني «فتح»، الحركة التي لا زال الحزب يعتبرها جزءا من الاشتراكية الدولية ويستقبل من فلسطين وفودا من شرائح مختلفة من الحركة ويرسل وفودا بالمقابل من السويد إلى فلسطين .

خاتمة

مما تقدم يتبين بأن انقلاب الرأي العام السويدي الشعبي والرسمي من مؤيد للمشروع الصهيوني، وفي مقدمته دولة إسرائيل، إلى موقف مؤيد للحق الفلسطيني يستند إلى ثلاثة عوامل أساسية، الأول: هو تغوّل الجيش والأمن والمستوطنين الإسرائيليين في الدم الفلسطيني، والثاني: هو «هجوم» السلام الفلسطيني، وثالثها تصدر الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي يتزعم الحكومات ذات التوجهات اليسارية حال ربحه الانتخابات، وبطبيعة الحال بدعم شبه مطلق من قبل حزب اليسار، الشيوعي سابقا، وحزب البيئة. الجهود التي أدت إلى تذبذب العلاقات بين السويد وإسرائيل صعودا وهبوطا مع تغيير لون الحكومات المتعاقبة على ستوكهولم، زرقاء كانت أم حمراء خضراء. ومن الملاحظ بأن إسرائيل بحالة يقظة دائمة لما يصدر من تصريحات ومواقف سياسية، وخاصة تجاه الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بعد أن كان بحالة شهر عسل قبل سبعينات القرن الماضي. ولا بد هنا من القول بأن الأحزاب السويدية بجميعها ترفض استخدام العنف في حل النزاعات، وتنبذ الاحتلال القسري لأراضي الغير والتغيير الجغرافي والديمغرافي لها، وتؤمن بحل الدولتين.

المراجع:

1. موسوعة «السويد والقضية الفلسطينية» –الجزء الثالث، تأليف رشيد الحجة 2014 صادرة عن شرق برس في رام الله.
2. كتاب« الطريق إلى فلسطين» لمؤلفه إيفرت سفنسون عام 2012.
3. كتاب« في المياه الأكثر هدوءا» لمؤلفه ستين أندرشون 1993.
4. عدد من المقالات الصحافية.